

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

المركز الوطني للتقنية
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التطبيقية

الملتقى الدولي الثاني

يومي 5-6 ماي 2009

2

الأزمة العالمية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية

المنظم المصرفي والإسلامي نموذجاً

مَكَانَةُ الْأَقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ فِي مَعَالِجَةِ

الْأَزْمَةِ الْمَالِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ الرَّاهِنَةِ

الدكتور جمال رزيق جامعة البليدة

الأستاذ محمد السلام محزون جامعة المدية

مقدمة

تعرض الاقتصاد الأمريكي بداية من صيف 2007 إلى أزمة الرهن العقاري، التي كانت نتيجة تعثر القروض العقارية الممنوحة للعائلات، ثم تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية حقيقية في سبتمبر 2008، تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير الذي عرفه العالم في ثلاثينيات القرن الماضي.

تضافرت مجموعة من الأسباب، وتراكمت لسنوات عدة، لتصنع أزمة هي الأسوأ على الاقتصاد الأمريكي خاصة وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ولم تقتصر انعكاساتها على النظام المالي فقط أو قطاع العقارات فحسب، بل امتدت تأثيراتها إلى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك سعت كل البلدان المتأثرة بالأزمة إلى صياغة الحلول واقتراح البدائل الكفيل لوضع حد لتداعيات هذه الأزمة، ويبقى الاقتصاد الإسلامي الذي هو بناء رباني متكامل هو السبيل الأجدر للخروج من هذه الأزمة وتفادي تكرارها في المستقبل.

من أجل تشخيص هذه الأزمة، والتعرف على الخطط المقترحة لإدارة هذه الأزمة، وتقديم البديل الإسلامي كخيار أمثل لإدارة الأزمة، أنجزنا هذه المداخلة التي كانت الإشكاليته الرئيسية : إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون بديلا للاقتصاديات الوضعية في إدارة الأزمة المالية الحالية؟

أولا- ماهية الأزمة المالية العالمية الراهنة

1- تقديم الأزمة: بدأت بوادر الأزمة تظهر للعيان منذ صيف 2007، عندما انفجرت فقاعة الرهن العقاري، التي انجرت عن عجز العائلات الأمريكية عن سداد أقساط القروض العقارية، متدنية الجودة والتي بلغت قيمتها 2,5 تريليون دولار، بحيث قامت المؤسسات المالية بتقديم قروض بقيمة 11 تريليون إلى العائلات من أجل شراء المنازل، و11 تريليون أخرى كقروض استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان، وبفضل تقنية توريق الديون قامت ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق لتستغل المبلغ المحصل عليه في تقديم قروض عقارية جديدة مرات عديدة.

قامت شركات التوريق التي اشترت هذه الديون بإصدار سندات بقيمة هذه القروض وطرحتها للتداول في الأسواق المالية، فعرفت رواجاً كبيراً بفضل ما تدره من فوائد، وفي نفس الوقت وبتطبيق معيار القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية أعيد تقييم المنازل بقيمة أكبر من قيمتها السابقة، فقاموا برهنها لدى مؤسسات أخرى، لتقوم هذه المؤسسات بدورها ببيع هذه القروض لمشركات التوريق التي أصدرت سندات بقيمة هذه القروض وطرحتها للتداول في الأسواق المالية، وفي خطوة أخرى أصدرت أدوات مالية (مشتقات) باسم هذه السندات للمضاربة على فروق الأسعار، وتم طرحها للتداول في الأسواق المالية منفصلة عن السندات، وهذا ما جعل المنازل تحمل بقروض كبيرة تفوق قيمتها، وانقطعت الصلة بين حملة السندات والمقرضين.

هذه القروض العقارية كانت بنسب فائدة متغيرة، بحيث يضاف إلى سعر الفائدة الثابت معدل التضخم ومعدل الخصم لدى البنك المركزي، ففي البداية كانت معدل الخصم منخفض جداً ليبدأ في الارتفاع بداية من 2005، فارتفعت أقساط القروض الذي أدى إلى عجز المقرضين عن سدادها، بتوقف محدود الدخل عن السداد، اضطرت البنوك والمؤسسات المالية لمحاولة بيع العقارات محل النزاع، وبسبب تشبع السوق عجزوا عن ذلك فانخفضت قيمتها، فصنفت هذه القروض مع القروض الرديئة، وهي ممولة بودائع عملاء آخرين والذين سارعوا إلى سحب ودائعهم فعمت البنوك عن مقابلة الطلب على سحب الودائع وهو ما يعني الإفلاس، فأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الأوراق المالية المصدره باسمها ما أدى إلى انهيار مؤشرات الأسواق المالية، وهو ما دفع بمهذ البنوك إلى طلب التأمين على هذه القروض عند شركات التأمين وهي الخطوة التي ساهمت في انتشار الأزمة إلى شركات التأمين، لقد أدى إفلاس البنوك إلى تشديد القيود على الديون الممنوحة للمستثمرين مما صعب على المؤسسات الإنتاجية الحصول على قروض لتمويل مشاريعها فامتدت الأزمة إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، ومن جهتها هذه المؤسسات عملت على تخفيض تكاليفها فقلصت من عدد العمال وهو ما أدى إلى انتشار البطالة.

عرفت أسعار الفائدة في بداية القرن الحادي والعشرين مستويات متدنية في أمريكا، لكنها كانت في حدود 11% في أوروبا، مما دفع البنوك الأوروبية إلى شراء السندات من الأسواق المالية الأمريكية، للاستفادة من أسعار الفائدة المتدنية، زد إلى ذلك الترابط الكبير بين الأسواق المالية، كلها أسباب ساهمت في سرعة انتقال الأزمة إلى أسواق المالية الأوروبية، ومنها إلى باقي العالم.

2- أسباب الأزمة: تضافرت عدة أسباب أدت في النهاية إلى انفجار الأزمة، ومن بين هذه الأسباب:

أ. إفراغات أزمة الرهن العقاري: نتيجة تنافس المؤسسات المالية على تحقيق أكبر ربح ممكن، توسعت في تقديم القروض حتى

بدون ضمانات حقيقية، وأوجدت من أجل ذلك وسائل متعددة في صورة قروض قصيرة الأجل، وبعد انفجار فقاعة شركات

التكنولوجيا 2001، روجت المؤسسات المالية للقروض العقارية، فأقبل الناس بشكل كبير للحصول على القروض العقارية ذات

معدلات فائدة متغيرة بضمان العقار، ولقد بلغت البنوك في تقديم هذه القروض حتى على حساب احتياطياتها القانونية، وهذا في ظل

غياب الدور الرقابي للبنك الفيدرالي، وبعد عجز العائلات الأمريكية عن دفع أقساط القروض، التي زادت قيمتها بسبب ارتفاع سعر

الفائدة، وفي المقابل تراجع قيمة العقارات بسبب حدوث تشبع في السوق، نتج عنه نقص في السيولة لدى البنوك، فعجزت عن دفع أموال المودعين الذين تهافتوا على طلبها من البنوك.

ب. ضعف الشفافية: ويتجلى ذلك في قيام البورصات والبنوك بالتستر على خسائرها، وعدم إظهار المعلومات الحقيقية في قوائمها المالية، بحيث يتم التعتيم عن الخسائر والديون المعدومة، ونجد أن مدراء البنوك والبورصات ينشرون قوائم مالية غير حقيقية، لا يشيرون فيها إلى الديون المعدومة، ومحاوله استفادتهم من هذه المعلومات، ناهيك عن وجود تواطؤ بين رجال السياسة وأرباب المال ومدراء المؤسسات المالية، ولقد ساعد في ذلك ضعف رقابة أجهزة الدولة، وترك الحرية الكاملة للسوق، بحيث أربعة أخماس أعمال المؤسسات المالية كان يتم خارج الميزانية، وهذا كله بحجة أن السوق يصحح أخطائه بنفسه، ويعالج أزماته دون الحاجة إلى تدخل حكومي.

ج. فساد الإدارة العليا: وهو واقع الكثير من المؤسسات، مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية، وأصبحت تبحث عن أكبر ربح، فأفرطت في تقديم القروض للأفراد وخاصة في صيغة الرهن العقاري، دونما دراسات استعلامية عنهم، ودونما اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال، بل ركزت اهتمامها فقط على المرتبات والمكافآت، حيث وصلت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" في 2007 حوالي 486 مليون دولار.

د. استخدام أدوات مالية عالية الخطورة: عرفت الأسواق المالية في العقود الأخيرة ظهور عدة أدوات مالية، بالإضافة إلى تطوير الأدوات التقليدية، الأمر الذي سهل التعامل في الأسواق المالية الدولية، وأصبح التوقي وتقدير درجة المخاطرة يبلأثراً، كما أن عملية تطوير الأدوات المالية التقليدية وابتكاراتها المالية جديدة أزلت الكثير من المعوقات أمام المستثمرين والمقترضين المحليين، للتعامل في الأسواق المالية الدولية، وقد ساعدت على الاندماج فيما بين تلك الأسواق. إلى جانب تطوير الأدوات التقليدية لتكون أكثر ملائمة للتعاملات الدولية، ظهرت أدوات مالية أخرى أكثر تطوراً وتمثل هذه الأدوات في المشتقات المالية والخيارات، العقود المستقبلية، المقايضات والأدوات المستندة (توريق الدين).

هـ. ارتفاع حجم السيولة العالمية: لقد تضاعف حجم السيولة على المستوى العالمي ففتح عنهما زيادة المضاربة، واتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، بحيث التبادلات المالية في الاقتصاد الحقيقي لا يمثل سوى 2,2% من التبادلات العالمية، بقيمة 44.800 مليار دولار من مجموع 2.069.300 مليار دولار، ولقد انتقلت قيمة رؤوس الأموال المستخ دمة في المشتقات المالية من 1.000 مليار دولار سنة 1980 إلى 1.406.900 مليار دولار سنة 2008، الشكل التالي يبين تطور نسبة السيولة إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) لدى البنوك المركزية؛

و. تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي: لقد حصلت تراجع مهم في أداء الأنشطة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي، وتتمثل مظاهر هذا التراجع في العجز في الميزان التجاري، العجز في الموازنة الحكومية، الذي بلغ 410 مليار دولار في عام 2008 وهو ما يمثل حوالي 2.9% من الناتج القومي الأمريكي، تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الأمريكي، والتي وصلت حسب إحصائيات الخزانة الأمريكية في الأشهر الثلاثة (السابع والثامن والتاسع) من عام 2008 إلى الصفر، تزايد أعباء المديونية، التي ارتفعت من 5 تريليون دولار عام 2000 إلى أكثر من 10 تريليون دولار عام 2008.

ز. ارتفاع أسعار المواد الأولية: إن موجة الارتفاع في أسعار المواد الأولية، التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة، ساهمت مساهمة كبيرة فيما وصلنا إليه من استنفاد للسيولة والمدخرات، كما أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها أسعار المحروقات التي وصلت

إلى حدود 148 دولار للبرميل لأول مرة، إلى ارتفاع فاتورة العائلات، وهو ما ساهم في عجز العائلات عن تسديد أقساط القروض العقارية التي أدت إلى انفجار الأزمة.

ح. اختلال النظام المصرفي: وتتمثل مظاهر هذا الاختلال في طبيعة هذا النظام المصرفي، و تتجلى هذه المظاهر في طبيعة النظام المصرفي المولد للنقود والائتمان المصرفي، غياب الإشراف والرقابة على البنوك، التوسع في الائتمان بضمانات من الدرجة الثانية والثالثة، وبدون ضمانات حقيقية، السماح بالاقتراض من أجل المضاربة في الأسواق المالية، ربط مكافآت مدراء البنوك وأعضاء مجلس الإدارة، بنسبة معينة من الأرباح، وهذا ما شجعها على التوسع في منح الاقتراض، والبحث عن الربح في الأجل القصير، بدون الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة؛

ط. نمو نشاط المضاربة: من بين أكبر الأسباب وراء تهاوي الأسواق المالية، هو المضاربات الهائلة التي تتم فيه دون وجود أدنى مبرر اقتصادي حقيقي لها، فترى سعر الورقة المالية يتضاعف عشرات المرات دون أي مبرر، فلأصل أن أي زيادة في سعر الورقة المالية، يقابلها زيادة فعلية في قيمة الأصول التي تمثلها في الاقتصاد الحقيقي، ولكن هذا لم يحدث إنما الارتفاع والانخفاض في أسعار الأوراق المالية غالباً ما يعود إلى المضاربة.

ي. التوسع في الدين: توسعت المؤسسات المالية في تقديم القروض بكل أشكالها، للعائلات، للمؤسسات وللدول، وتنافست فيما بينها في تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ مجموع الديون 39 تريليون دولار ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، منها 9,6 تريليون دولار ديون فردية منها نحو 6,6 تريليون دولار متعلقة بالرهن العقاري، كما بلغت ديون الشركات قرابة 18,4 تريليون دولار، والديون الحكومية حوالي 12 تريليون دولار، ويقدر حجم الطلب على الديون بحوالي 380 ألف دولار في الدقيقة. ولقد استعملت في ذلك عدة آليات مثل توريق الديون، البطاقات الائتمانية، التسهيلات الائتمانية.

ك. تنامي حجم القطاع الخاص: ارتفع نصيب القطاع الخاص من التدفقات المالية، حيث أصبحت حصته تضاهي خمسة أضعاف التدفقات الرسمية، فمع الرأسمالية المتعولة ساد الاحتكار وانعدم التنافس، بعد أن سيطر القطاع الخاص - الذي لا يمثل أربابه سوى 5% من المجتمع - على 95% من ثروة المجتمع، وتتجلى بعض مظاهر هذه السيطرة في أن خمس شركات عملاقة تُسيطر على 50% من الأسواق العالمية، في مجالات صناعات الفضاء، المكونات الإلكترونية، السيارات، الطائرات المدنية، الفولاذ والالكترونيات، خمس شركات أخرى، تسيطر على 70% من السلع الاستهلاكية، خمس شركات أخرى تهيمن على 40% من النفط والعقول الإلكترونية الخاصة والإعلام، و 51% من أكبر الاقتصاديات في العالم اليوم، هي شركات لا دول، مبيعات 200 شركة، تمثل 28,3% من الإنتاج الخام العالمي.

ل. إفرازات العولمة المالية: وهي تعبر عن التحرير الواسع للأنشطة التجارية، المالية والخدمية، و لقد منحت هذه الإستراتيجية أصحاب رؤوس الأموال، حرية كبيرة في ممارسة نشاطهم دون قيود، ولا يهتمهم سوى تحقيق مصالحهم المادية

م. صناديق التحوط: هي عبارة عن مؤسسات مالية، ظهرت بعد أزمة 2000، والتحول من الاستثمار في مجال التكنولوجيا، إلى الاستثمار في مجال الائتمان والقروض، وهي غير خاضعة للرقابة مثل صناديق الاستثمار الأخرى، لقد أدت المكاسب الهائلة التي تحققت إلى انتشارها في العالم وأصبحت تسيطر على ثلث مداوات الأسهم، وبجوزتها أصول بقيمة 2.250 مليار دولار، تعمل هذه الصناديق على الاقتراض من المؤسسات المالية بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر تلك الأموال في بلدان تكون فيها أسعار الفائدة

مرتفعة لتربح الفرق بين القيمتين، كما فعلت مع سندات سوق القروض العقارية الثانوية، مما أدى إلى إفلاس الكثير منها وضياع أموال المستثمرين، وهي تساعد تداول واستثمار مبالغ مالية ضخمة، خارج الدائجة الرسمية الخاضعة للرقابة.

ن. القيمة العادلة: دور القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية "IFRS"، التي تسمح بالاستفادة من قروض إضافية عن الأصول المرهونة لدى البنوك بسبب ارتفاع أسعار هذه الأصول، وزيادة القدرة الائتمانية للمؤسسات غير المالية في أوقات استرداد أصولها المرهونة، مما يضعف النظام المصرفي، نتيجة عدم التحكم في زيادة المخاطر، وارتفاع التضخم بسبب ارتفاع أسعار الأصول.

3- عوامل عمق الأزمة: يرى الأخصائيون أن الأزمة الحالية هي الأعنف على الإطلاق، ولو أن العوامل التي ذكرناها سالفًا، تجمعت في اقتصاد غير الاقتصاد الأمريكي لما أدت إلى أزمة بهذه الجسام، وهذا يعود إلى عدة عوامل تتعلق بالاقتصاد الأمريكي، تمثل في

* الأزمة تتعلق باقتصاد قائد للاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك بكون الدولار مرجعية لمعظم التعاملات المالية والتجارية العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد في العالم، حيث تقدر وارداتها بحوالي 1919 مليار دولار، أي بنسبة 15% من الواردات العالمية، 70% من الشركات الأوروبية والآسيوية تعتمد على السوق الأوروبية في ترويج منتجاتها، الناتج المحلي في أمريكا يمثل خمس (5/1) الناتج الإجمالي العالمي، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مصدر بعد منطقة الأورو.

* الأزمة تحدث في زمن العولمة، ومن مميزات سرعة انتشار المعلومات، وانتقال العدوى، بحيث إذا حصل أي شيء في أمريكا تصل بسرعة ردود الفعل إلى باقي دول العالم؛

* أصحاب رؤوس الأموال، تتوزع استثماراتهم في أسواق مديدة في العالم، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة، فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها؛

* التخوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة، وهي تعني اقتصادياً حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار، سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على الدولار كسعر صرف ثابت، وبذلك فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت)، لتتوطن في دول أخرى ذات عملات موعومة؛

من بين المؤشرات الدالة على جسامة الأزمة، أن مؤشرات البورصات الأمريكية وحتى خلال الأزميتين العالميتين، لم تنخفض إلا في حدود 2% و3%، وفي هذه الأزمة انخفضت مؤشراتها في يوم واحد بنسبة 14%، وحتى أكبر البنوك العالمية لم تستطع الصمود أمام الأزمة.

4- تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة: اختلفت شدة تأثير الدول بهذه الأزمة، باختلاف ارتباط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي من جهة، واختلاف جاهزية اقتصادياتها لتحمل الصدمات، وتصحيح الاختلالات ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي:

أ. دخول الاقتصاد في حالة ركود: يعتبر اقتصاد ما في حالة ركود، إذا عرف تراجعاً مستمراً في معدل النمو، لمدة سداسيين

متتاليين عمّا كان عليه في السداسي الذي قبلهما، وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، الذي عرف تراجعاً بمعدل 3,0%، في السداسيين الثاني والثالث من سنة 2008 مقارنة بالسداسي الأول من نفس السنة، وهذا بسبب تراجع استهلاك العائلات وإنفاق الشركات، نتيجة ارتفاع أسعار المواد والسلع والطاقة من جهة، وتضيق البنوك على منح القروض بسبب نقص السيولة من جهة أخرى، كما تراجع صندوق النقد الدولي توقعاته بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي، حيث قدر أن يبلغ معدل نمو الناتج الإجمالي الدولي نسبة 1% في 2009، وهو أضعف من معدل النمو الذي وضعه لسنة 2008 الذي بلغ 2,5%.

ب. خسائر قطاع العقارات: تراجع أسعار المساكن بحوالي 10%، وهذا لزيادة حجم المعروض من العقارات للبيع في المزاد العلني الذي بلغ حدود 1,2 تريليون دولار، كما تراجع نسبة بناء المساكن بنسبة 600%، نتيجة إفلاس العديد من شركات القرض العقاري مثل "نيو سينتشرى فايننشال كوربوريشن" و"أمريكان هوم مورغيج انفستمنت"، بالإضافة إلى إلغاء الشركات العقارية 12 ألف وظيفة، لمواجهة نحو 1,2 مليار دولار من خسائرها، كما يواجه من 1 إلى 3 مليون أمريكي خطر فقدان منازلهم، و 14 مليون أمريكي مدانون لشركات الرهن العقاري بقروض تفوق قيمة منازلهم.

ج. آثارها على المؤسسات المالية: تراجعت أرباح البنوك الأمريكية، بعد حذف مبالغ كبيرة من ميزانيتها، تتعلق بالديون العقارية، التي لم تتمكن من تحصيلها، زيادة على تراجع أسعار أسهمها في الأسواق المالية، هذا واحتف 11 بنك من التعاملات وعلى رأسها "ليمان براذرز"، وتحول كل من "مورغان ستانلي" و"غولدمان ساكس" إلى شركتين قابضتين، وهما آخر بنكين استثماريين، كما أدت الأزمة كذلك إلى اندماج عدة بنوك من بينها، "بنك أوف أمريكا" وبنك "كنترى وايد"، كما قام البنك الفيدرالي بتأميم عدة شركات وعلى رأسها "فاني ماي" و"فريدي ماك"، وشركة التأمين "أيه آي جي".

د. التأثير على التجارة الخارجية: أثرت الأزمة بصورة حادة على أسواق السلع الأولية الدولية، فلقد عرفت أسعار المواد الأولية مستويات قياسية خلال النصف الأول من عام 2008، وهذا في إطار الارتفاع المستمر الذي تعرفته منذ 2003، ولكن ما لبثت أن بدأت في الانخفاض وبشكل كبير، فقد انخفضت أسعار البترول من حدود 148 دولار للبرميل إلى حوالي 38 دولار للبرميل، كما عرفت أسعار المواد الغذائية كذلك انخفاضا في أسعارها خاصة المواد الغذائية ذات الثمن المرتفع، هذا وعرفت سوق السيارات وأجهزة الإعلام الآلي تراجعا كبيرا في المبيعات، حيث انخفضت مبيعات السيارات بنسبة 21% في سبتمبر 2008، ونفس الشيء بالنسبة لقطاعي الكهربيات والبصريات اللذين عرفا تراجعا بنسبة 3,1%.

هـ. ارتفاع معدلات البطالة: نتيجة لإفلاس بعض المؤسسات المالية، والشركات العقارية، وتراجع أداء البعض الآخر، فقد عرفت نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا حيث وصلت إلى حدود 7,6% في بداية 2009، بالإضافة إلى انخفاض الأجور، الذي قابله ارتفاع في التضخم، وهذا ما انعكس سلبا على استهلاك وادخار العائلات، وهناك تخوفات من انتقالها إلى أزمة اجتماعية.

ثانيا- خطط الإنقاذ المقترحة لإدارة الأزمة

1- على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية: أقرت الحكومة الأمريكية خطتي إنقاذ لتجاوز تداعيات الأزمة، ففي 27 سبتمبر 2008، وضعت خطة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار، لشراء أصول الشركات المتعثرة المتعلقة بالرهن العقاري، والمسجلة قبل إعداد السلطات لهذه الخطة، ويكون مقر هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار، وتمتد هذه الخطة إلى غاية 31 ديسمبر 2009.

في شهر فيفري من 2009 وضعت الإدارة الجديدة للحكومة الأمريكية خطة إنقاذ ثانية، تتمثل في مجموعة من التحفيزات لإنعاش الاقتصاد، بضع 787 مليار دولار تمتد على 18 شهر، ابتداءً من شهر فيفري 2009، وتهدف إلى استحداث من ثلاثة إلى أربعة ملايين منصب شغل، وتحقيق الاستقرار المالي، وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من شبح الركود، وتتضمن الخطة 310 مليار دولار لزيادة الإنفاق العام، و 212 مليار دولار كتخفيضات ضريبية، والباقي يوجه لدعم البنية التحتية للاقتصاد الأمريكي.

2- خطة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7: اتفق وزراء المالية ومدراء البنوك المركزية فى مجموعة G7، التى تضم البلدان الصناعية الكبرى وهى: (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان)، على صياغة خطة إنقاذ لإعادة الثقة إلى الأسواق المالية العالمية، بلتخاذ إجراءات حاسمة، واستعمال جميع الوسائل، لدعم المؤسسات المالية الكبرى التى يتسبب إفلاسها فى إفلاس مؤسسات أخرى، وذلك بتملك حصص من رأسمالها، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية، واستعادة ثقة المودعين، من خلال تأمين ودائعهم، الشفافية ونشر معلومات دقيقة حول الأصول المالية، واتخاذ قرارات فعالة فى الوقت المناسب لإنعاش أسواق الرهن العقارى، وإجراء عملية تقييم للأصول.

3- بريطانيا: قام البنك المركزى البريطانى بتوسيع كبير فى نطاق الضمانات الإضافية المقبولة، ونطاق المقترضين المسموح لهم بالوصول إلى أموال البنك المركزى، كما قام مع البنك الفيدرالى الأمريكى بتخفيض نسب الفائدة إلى مستويات دنيا، وقدمت السلطات البريطانية ضماناً كاملاً للودائع كى تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد إفلاس شركات الرهن العقارى. هذا إلى جانب إقرار خطة من طرف الحكومة البريطانية، تتمثل فى ضخ 250 جنيه إسترليني أى ما يعادل 450 مليار دولار أمريكى، لإنقاذ البنوك من تداعيات الأزمة المالية.

4- الاتحاد الأوروبى: قام البنك المركزى الأوروبى بتخفيض سعر الفائدة، وضمان عملية الإقراض بين البنوك من أجل تجنب دخول الاقتصاد فى حالة ركود، كما أقرت الدول الأوربية تتضمن تقديم مبلغ 1.7 تريليون يورو (2.3 تريليون دولار)، لمساعدة القطاع المالى ومساعدة البنوك على مواجهة الأزمة المالية، ومن بين هذه الدول فرنسا التى تعهدت بضخ مبلغ 491 مليار دولار، أسبانيا 135 مليار دولار، هولندا 272 مليار دولار، والبرتغال 27 مليار دولار. كما تعهدت ألمانيا على توفير 670 مليار دولار، بهدف إنقاذ الاقتصاد ومساعدة القطاع المالى ودعم البنوك المتعثرة.

5- اليابان: أقرت الحكومة اليابانية خطة إنقاذ بقيمة 27 تريليون ين، أكتوبر 2008، استهدفت تقديم القروض للشركات الصغيرة، وتقديم مساعدات مالية للأسر لتحفيز الإنفاق. إلى جانب إقرارها خطة تحفيز اقتصادى قوامها 23 تريليون ين (255 مليار دولار) فى بداية السنة الحالية، لإنعاش الاقتصاد اليابانى، تتضمن حزمة من الإجراءات لزيادة فرص العمل وتشجيع الإقراض، وضخ الأموال فى النظام المصرفى، بهدف تحقيق استقرار النظام الاقتصادى اليابانى.

6- روسيا: أقرت الحكومة الروسية جملة من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد، وتجاوز تداعيات الأزمة المالية التى تأثرت بها الأسواق المالية الروسية بشكل كبير، وتتمثل هذه الخطة فى ضخ حوالى 10 تريليون روبل (حوالى 340 مليار دولار أمريكى)، وهو ما يعادل الميزانية السنوية للبلاد، لدعم الأسواق المالية الروسية، وتشمل الخطة تقديم 92 مليار روبل (3 مليار دولار أمريكى)، كمساعدات للمؤسسات الأساسية، و200 مليار روبل (7 مليار دولار أمريكى) كضمانات حكومية.

7- الصين: قامت الصين بعدة إجراءات تهدف للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عليها، ومن بين هذه الإجراءات، طرح برنامج تحفيزى قيمته 586 مليار دولار، يركز على مشروعات البنية الأساسية، لتعزيز الطلب المحلى وخفض اعتماد الاقتصاد على الصادرات المتهاوية، تخفيض سعر الفائدة عدة مرات، تقديم تسهيلات من طرف البنوك للشركات الصغيرة، زيادة القروض إلى البنوك بمقدار مائة مليار يوان (14.6 مليار دولار).

8- الانتقادات الموجهة لهذه الخطة:

✽ الخطة تقوم على شراء الأصول المتعثرة من المؤسسات المالية، وهذا ما يتناقض مع مبادئ الرأسمالية؛

- * مصادر تمويل الخطط المقترحة، أي الجهة التي سيتم تمويل الخطة منها؛
- * كيفية تنفيذ المقترحات التي جاءت بها الخطط؛
- * مدى تأثيرها على معالجة الخلل الحاصل في الأنشطة الاقتصادية المرافقة للأزمة، مثل حالة الانكماش والكساد والبطالة؛
- * اتجهت الخطط لحماية المؤسسات المالية، أي حماية مانحي القروض، وأغفلت أصحاب القروض، عدم حماية المقترضين؛
- * ضخ السيولة في السوق المالية يعتبر مرحلة من مراحل الأزمة لا أكثر؛
- * التوسع في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

ثالثاً- البديل الإسلامي لإدارة الأزمة المالية الراهنة

1- أسباب الأزمة من منظور إسلامي

أ. التعامل بالفائدة: لقد ارتبطت الأزمة بصورة أساسية بسعر الفائدة الذي يسمى في الشرع بالربا، حيث عجز المقترضون عن سداد الأقساط المرتفعة بسبب رفع معدل ا لفائدة من طرف البنك الفيدرالي، وهو عنصر خفي يشجع على التضخم، فاتخاذ القرار الاستثماري على أساس مؤشر الأرباح المتوقعة أسلوب أكثر واقعية، لأن الربح أداة لتخصيص رأس المال بعكس الفائدة التي هي أداة مضللة وضارة بمصالح الأفراد، ولقد أشار "موريس آلي" في أحد أبحاثه من بين شروط تفادي الأزمات المالية هو تعديل معدل الفائدة إلى الصفر، وجعل معدل الضريبة في حدود 2%، وبذلك فالإسلامي يحرم الربا ويدعو إلى إلغائه لا إلى تخفيض معدلاته، كما تفعل المؤسسات المالية حالياً.

ب. الرهن العقاري: ويتمثل في قرض يقدم للمقترض لشراء منزل، وبذلك فهو عقد بثلاثة أطراف -المشتري والبنك المقدم للقرض- بحيث يقوم المقترض بدفع نسبة من قيمة المنزل، ويتولى البنك دفع الباقي على يسدد ذلك المقترض في شكل دفعات طويلة الأجل باحتساب فائدة متغيرة، وكان موضوع الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة لأن البنوك أهملت في التحقق من الجدرة الائتمانية للمقترضين وأغرقتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع، ومن منظور إسلامي فإن هذا الأسلوب للرهن العقاري غير جائز شرعاً من منظور إسلامي، وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 في دورته المنعقدة في مارس 1999 ما يلي: «إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلت أو كثرت هي طريقة محرمة شرعاً لم فيها من التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يستغنى بها عن الطرق المحرمة لتوفير المسكن بالتملك».

ج. بيع الدين بالدين: انتشرت ظاهرة توريق الديون، بحيث يقوم صاحب القرض ببيعه إلى شركات التوريق لتقوم بإصدار سندات باسمه وتطرحها للتداول في الأسواق المالية، وبذلك يصير للعديد من الناس حق على عقار واحد، وتعتبر أحدهما يؤدي إلى تأثير الجميع، وهو بذلك محرماً شرعاً كونه بيع للدين بأقل من قيمته وهو ربا، وعائدة السندات يتمثل في الفائدة الذي هو ربا، وحسب مجمع الفقه الإسلامي الدولي: «لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير الدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ (أي المتأخر دفعه بالتأخر قبضه) المنهى عنه شرعاً، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع أجل». هذا بالإضافة إلى قيام صاحب العقار برهنه مقابل ديون أخرى، وهي باطلة من الناحية الشرعية كونها تعامل بالربا من جهة، ولا يجوز رهن الشيء المرهون إلا بإذن المرهن وهنا يبطل الرهن الأول، كون الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة.

د. غياب الأخلاق الاقتصادية: غيبت الأخلاق الاقتصادية، وعطل التنافس على أساس حسن السيرة والسلوك، فأصبح تصنيع السلاح المدمر اقتصاداً، وإنتاج الأغذية بدون مراعاة شروط الصحة ابتكاراً، وعمليات تشويه البشر إبداعاً، والعودة إلى تجارة الرقيق والأطفال ربحاً، وإنتاج المخدرات زراعة وصناعة، فانتشر الجشع وحب الذات وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية، ولهت

4- المراجعة: بيع المراجعة هو أحد أنواع البيع المطلق (بيع العين بالثمن)، الذي ينقسم من حيث الثمن إلى أربعة أنواع، بيع المراجعة إذا هو بيع السلعة. يمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع مع زيادة ربح معلوم ومتفق عليه، وتستند مشروعية المراجعة إلى قوله تعالى: ﴿يَبِيعُ بَعْضُكُم مِّنْ أَمْوَالِكُم مِّنْ دُونِهَا بِرَبْحٍ مَّعْلُومٍ﴾. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم". من بين الشروط التي يجب توفرها حتى يكون عقد المراجعة صحيحاً ومشروعاً ما يلي:

- * أن يكون الثمن مثلياً كالدينار وغيره من العملات؛
- * أن يكون المبيع عرضاً لا نقداً؛
- * أن يكون ثمن البيع معلوماً؛
- * أن يكون الربح معلوماً لطرفي عقد البيع؛
- * تحديد نفقات البائع (المصاريف) على السلعة؛
- * ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بحبسه من أموال الربا.

5- عقود البيع بالسلم: هو بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالآجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو ثمن السلعة، ويحقق بيع السلم مصلحة كلا الطرفين، ودليل مشروعية السلم تستند إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَعَدْتُم بِالْمَعْلُومِ فَاجْتَنِبُوا الرِّبَا الْمُعْتَدِىَ عَلَيْهِ إِنَّ الرِّبَا الْمُعْتَدِىَ عَلَيْهِ كَالرِّبَا الْمُنْفَعِ وَإِنَّ الشَّرْعَ كَالرِّبَا الْمُنْفَعِ وَإِنَّ الشَّرْعَ كَالرِّبَا الْمُنْفَعِ وَإِنَّ الشَّرْعَ كَالرِّبَا الْمُنْفَعِ﴾. والسلم هو نوع من الديون، لأن المسلم فيه ثابت في الذمة إلى أجل معين، وقوله صلى الله عليه وسلم: (من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم). ومن شروط صحة عقد السلم ما يلي:

- * أن يكون معلوم القدر، لأن جهالة المبيع التي تقضي إلى المنازعات في سائر عقود المعاوضات تفسد العقد؛
- * أن يكون مما يضبط بالصفات على وجه لا يبقى بعد الوصف إلا تفاوت يسير، فإن كان مما لا يمكن أن تضبط صفاته فلا يجوز السلم فيه، لما في ذلك من جهالة مفضية إلى المنازعة؛
- * القدرة على تسليمه عند حلول أجله، وذلك بأن يغلب على الظن وجوده عند التسليم، فإن لم يكن لذلك، لم يصح السلم؛
- * أن يكون ديناً في الذمة، فيكون البائع مطالباً بتسليم المبيع عند حلول الأجل على الصفات المشروطة في العقد، دون التقييد بأن تكون من إنتاج مصنعه أو مزرعته الخاصة أو من غيرها؛
- * يشترط في رأس مال السلم أن يكون معلوماً، وأن يعجل تسليمه للبائع في ملجئ العقد؛
- * يشترط في السلم أن يكون معلوم الأجل ومكان التسليم، وذلك منعا للجهالة المفضية إلى النزاع

7- عقود البيع بالقرض الحسن: هو عبارة عن ائتمان تمنحه المصارف والبنوك الإسلامية، دون أن تتقاضى عليه أية فوائد (ربا). فالمصارف والبنوك الإسلامية تقدم قروضاً ح سنة إلى رجال الأعمال والمستثمرين الذين يتعرضون إلى عسرة مالية، فتقوم المصارف الإسلامية بتمويلهم وخاصة إذا كانوا ذوي سمعة حسنة، وهذا حتى لا يلجؤا إلى البنوك الربوية للاقتراض بفائدة من جهة، ومن جهة أخرى حتى تبقى مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية، ويتقاضى المصرف والبنك الإسلامي رسم خدمة بنسبة ضئيلة جداً على هذا القرض، بالقدر الذي يغطي التكاليف الإدارية الفعلية لهذا القرض. ويستدل على مشروعية هذا النوع من العقد بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَعَدْتُم بِالْمَعْلُومِ فَاجْتَنِبُوا الرِّبَا الْمُعْتَدِىَ عَلَيْهِ إِنَّ الرِّبَا الْمُعْتَدِىَ عَلَيْهِ كَالرِّبَا الْمُنْفَعِ وَإِنَّ الشَّرْعَ كَالرِّبَا الْمُنْفَعِ وَإِنَّ الشَّرْعَ كَالرِّبَا الْمُنْفَعِ﴾. وقوله صلى الله عليه وسلم: « من كان في حاجة لأخيه كان الله في حاجته، ومن فرج على مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة».

التوصيات:

- ❖ الرقابة على المؤسسات المالية، وفرض القيود على طريقة تقديمها للقروض وعلى طرق استثماراتها؛
- ❖ ضرورة الإفصاح بشكل دائم عن استثمارات وعمليات الشركات المدرجة في الأسواق المالية؛
- ❖ ضرورة التعاون الدول العربية والإسلامية فيما بينها لتجاوز تداعيات الأزمة المالية الحالية على اقتصادياتها؛
- ❖ إعادة النظر في النظام المالي العالمي وتفحص القواعد المالية والاقتصادية الإسلامية واستخلاص البديل الإسلامي المناسب.

المراجع:

- سفر أحمد ، المصارف الإسلامية: العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، لبنان: إتحاد المصارف العربية، 2005.
- الصالحى صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2006.
- طابيل مصطفى كمال السيد ، القرار الاستثمار في البنوك الإسلامية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- قنطقجي سامر مظهر ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، [على الخط]، ط1، دمشق: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، متاح على: <www.kantakji.com>.
- الحبش محمد ، الأزمة المالية العالمية، [على الخط]، سورية: 2008، متاح على: <www.pidegypt.org>.
- شحاتة عبد الله ، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، [على الخط]، مصر، 2008، متاح على: <www.pidegypt.org>.
- صندوق النقد الدولي، الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي، [على الخط]، تقرير حول آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2008.

-Angel Asensio, conséquences économiques de la crises financière – un point de vue Keynésien, [en ligne], Hal, Octobre 2008, disponible sur: < <http://hal.archives-ouvertes.fr>>.

-Patrick Artus et autres, la crise des subprimes, [en ligne], Paris: Christine Carl, 2008, disponible sur: <<http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr>>.

-René Sève, Quel impact de la crise sur la croissance à moyen terme, [en ligne], Paris: Centre d'analyse stratégique, octobre 2008, disponible sur: <www.strategie.gouv.fr>.

